عدد المتخرجين من دور المعلمين العربية واليهودية.

فقد تخرج من المعلمين اليهود خلال عشر سنوات ١٩٥٩ — ١٩٦٨ ما ينيف على ١٧٣٠٠ منهم ١٦٠٠ (٦٣ — ٦٤) و٢٠٠٠ (٦٤ — ٦٥) و٢٣٠٠ (٦٥ — ٦٦) و٢٠٠٠ (٦٦ — ٦٧) و٢٥٠٠ (٦٧ — ٦٨) و٢٤٠٠ (٦٨ — ١٩٦٩) . اي بمعدل ٨،٦ معلم لكل الف نسمة بينما تخرج من العرب واستخدم في الفترة نفسها (١١٠٠ متخرج — ٤٦٠ مسرحا) = ٦٤٠ معلما مؤهلا اي بمعدل ٢،١ معلم لكل الف من السكان في المتوسط .

ويضاف الى هذا الوضع العام امور اخرى تشكل الاطار الرهيب للوضع المعيشي بالنسبة لاي مثقف عربي .

١) ان شروط العمل التي تحكم العمال العرب تحكم بدورها المعلمين منهم من تسجيل وتصاريح عمل ورضى سلطات ، وفي النهاية اجور متدنية عن اجور اليهود . ان المعلمين هناك معتبرون من العمال . وجوابا على سؤال اثير في الكنيست بتاريخ ١٩٥٢/١/٢٨ اعترف وزير التربية والتعليم بأن المعلم اليهودي العازب ، حامل شهادة الدراسة الثانوية وشهادة دار المعلمين يقبض ٦٩ ليرة اسرائيلية في الشهر (كانت الليرة تعادل الجنيه الاسترليني) في حين ان المعلم العربي الذي يحمل الكفايات نفسها مع الخبرة يتقاضى فقط ٤١ ليرة في الشهر اي بنقص يعادل ٤٢،٨٪ عن زميله ويتقاضى المعلم اليهودي العازب حامل شهادة الصف الثامن الثانوي ٥٩ ليرة في الشهر في حين يتقاضى مثيله العربي ٣٦،٥٠ ليرة . وما يزال هذا التمييز العنصري الفاضح قائما بالنسبة نفسها الى اليوم رغم محاولة الهستدروت احتواء العمال العرب واستغلال اصواتهم الانتخابية وكثرتهم العددية. ولنلاحظ ان عدد العمال العرب في الخدمات الصحية والتربوية والاجتماعية والدينية والقضائية لا يشكل الا نسبة ضئيلة جدا من مجموعهم فقد تركت السلطات اليهودية لهم الاعمال الصعبة من قطع حجار وبناء طرق وزراعة وتحريج ويمكن ان ناخذ فكرة عن هذا الوضع في الاحصاء التالي : في سنة ١٩٥٤ كانت نسبة العاملين في التربية والصحة وغيرها من العرب ٤،١ ٪ ثم ارتفعت سنة ١٩٥٨ الى ٥،٩ ٪ ثم عادت فانخفضت سنة ١٩٦٢ الى ٣،٥ ٪ ثم ارتفعت سنة ١٩٦٥ الى ٤،٢ ٪ . بينما نسبة العمال العرب المستخدمين في الزراعة والتحريج وصيد السمك في هذه السنوات نفسها كانت بالترتيب : ٥٩،٩٪ ، ٤١،٩ ٪ ، ٥٣،١ ٪ ، ٥٨،٣ ٪ . ونجد بالمقابل ان نسبة العمال اليهود في الخدمات التربوية والصحية وغيرها تبلغ في الفترات ذاتها ما يلي : — بالترتيب ١٠،٣ ٪ ، ١٤،٥ ٪ ، ١٥ ٪ ، ١٨،٣ ٪ اما نسبتهم في الاعمال الزراعية والتحريج والصيد فهي : ١٤،٧ ٪ ، ١٥،٧ ٪ ، ١٢،٤ ٪ ، ١١،٢ ٪ .

٢) يتبع هذا ان فرص العمل ، في الوظائف العامة او الخاصة للعربي محدودة جدا وهم عمليا محرومون من دخول القطاع الوظيفي وهو موقف سلبي انما تتعمده السلطات بالطبع ضد المثقفين العرب ، ضمن مخطط الاذلال والتجويع وتوفير اليد العاملة غير الخبيرة للصناعة اليهودية . ولو اخذنا احصاء وسطا لموظفي الدولة فيما بين فترة انشائها سنة ٤٨ وسنة ١٩٧١ لوجدنا ان من بين ٤٨،٧٩٢ موظفا حكوميا في سنة ١٩٦١ كان الموظفون العرب لا يزيدون عن ٥٠٠ فقط ، وفي المناطق العربية بالذات ، اي انهم لا يشكلون سوى ١ ٪ تقريبا من مجموع الموظفين في حين ان السكان العرب يبلغون ١١ ٪ من مجموع سكان الدولة حسب كتاب الاحصاء السنوي لاسرائيل سنة ١٩٦٣(٤) وهكذا فلا سبيل لان يجد المتعلم العربي، في غير مجال التعليم فرصة للعمل .

٣) ويتصل بهذا ايضا سلسلة اخرى من المحرمات والقيود فالمناطق غير العربية مغلقة على المعلمين العرب وعلى تلاميذهم فهم محرمون من رؤية وطنهم او الحركة فيه الا بتصاريح رسمية محرمون من اي نشاط حتى الرياضي منه او الاجتماعي او الفكري الا ان نظمت ملعب الكرة الادارة العربية في الهستدروت او رعت المهرجان الشعري نقابة المعلمين اليهود او نظمت لجان الغاء المهور حلقات حزب المباي ، او نشرت الشكوى صحيفة (المرصاد) او (اليوم) او كتبت نص المحاضرة احيانا دوائر لجنة الدعاية المركزية في الهستدروت. والمعلم العربي الى هذا وذاك معزول عن ثقافة أمته العربية عزلة قاسية فهو محروم ان يفهم تاريخه العربي ويدرسه كما شاء كعماد قومي، محروم ان يفهم دينه (الاسلامي او المسيحي)